دور الدبلوماسية الرقمية في مواجهة العقوبات الأمريكية

- إيران آنموذجا-

الدكتور مرسلي محمد

كلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة غرداية

mohamed.morsli@univ-ghardaia.dz

الملخص

واجهت إيران لفترة طويلة وحتى الأن، مجموعة من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ، التي ترى نفسها شرطي العالم، بدعوى توجه إيران نحو إمتلاك السلاح النووي، تلك التهم التي تنفيها إيران كل مرة، لكن شدة تلك العقوبات، أدت بإيران للبحث عن حلول عملية وفعالة للإلتفاف حول تلك العقوبات والتقليل من حدتها، أين توجهت نحو مقاربة جديدة و آلية مستحدثة تسمى بالدبلوماسية الرقمية، تلك الآلية التي أثبتت نجاعتها و فعاليتها في الواقع.

Summary

Iran has long faced a series of sanctions imposed by the United States, which perceives itself as the world's policeman, on the pretext of Iran's alleged pursuit of nuclear weapons—allegations that Iran consistently denies. However, the severity of these sanctions has driven Iran to seek practical and effective solutions to circumvent and mitigate their impact. Among these solutions, Iran adopted a new and innovative approach called digital diplomacy, a mechanism that has proven its efficiency and effectiveness in practice.

الكلمات المفتاحية

الدبلوماسية الرقمية – العقوبات الدولية – القوة الناعمة – المنطقة الرمادية – النقود الرقمية.

مقدمة

الولايات المتحدة الأمريكية في ظل المنظور الحديث، ترى نفسها "شرطي العالم" و هو وصف يعكس دورها التاريخي والسياسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد أن أصبحت القوة العظمى الوحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991، حيث أن هذا الدور يعود إلى عوامل متعددة سياسية واقتصادية وعسكرية، على أن الولايات المتحدة تملك أكبر اقتصاد في العالم وأقوى جيش، مما يمنحها النفوذ لفرض سياساتها أو التدخل في شؤون الدول الأخرى، كما لا ننسى وجود قواعد عسكرية أمريكية في عشرات الدول ما يعزز هذا النفوذ، إضافة إلى أسباب عديدة أخرى خصوصا في فترة الحروب فمثلا بعد الحرب، لعبت الولايات المتحدة دورًا محوريًا في إعادة بناء أوروبا (خطة مارشال) وتأسيس النظام الدولي من خلال الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كذلك خلال الحرب الباردة، قادت الولايات المتحدة الكتلة الغربية لمواجهة الاتحاد السوفيتي، مما عزز دورها كحامية للقيم زعما (الديمقراطية والرأسمالية)، بدون نسيان مبررات واهية أخرى تطلقها أمريكا على غرار أن كثير من التدخلات الأمريكية، مثل غزو العراق وأفغانستان، أو فرض العقوبات على دول مثل إيران وكوريا الشمالية، يتم تبريرها بالدفاع عن الأمن القومي الأمريكي أو القيم العالمية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، على إعتبارها ترى نفسها بصفتها قوة عظمى، فهي ترى أنها الوحيدة التي لها الحق أن تتحمل مسؤولية حفظ الأمن والسلم الدوليين، وفق تصورها الخاص، وهو ما يجعلها تتدخل في قضايا مثل الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، أو الأزمات الإنسانية، ومن بين هذه العقوبات التي فرضتها ولا زالت تصر عليها تلك المتعلقة بإيران حيث أنه أقدم و أشد برنامج عقوبات شهده العالم ويشهده فرضته الولايات المتحدة على بلد عضو في هيئة الأمم المتحدة، ما جعل إيران تلجئ إلى كل السبل من أجل التخفيف من وطأة هذه العقوبات و الحد منها والإلتفاف عليها، أين كان أنجع هذه السبل يتمثل في الدبلوماسية الرقمية كآلية للحد من النتائج الوخيمة التي رتبتها العقوبات الأمريكية الجائرة عليها. من هذا المنطلق سنحاول التطرق إلى موضوع مداخلتنا وذلك عن طريق الإشكالية التالية : ما مدى فعالية الدبلوماسية الرقمية في الحد من الآثار الوخيمة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران؟ تلك الإشكالية التي حاولنا الإجابة عنها من خلال ثلاث محاور:

- مقاربة عن العقوبات الأمريكية على إيران
- مشروعية العقوبات الأمريكية على إيران
- الدبلوماسية الرقمية كأداة فعالة لمجابهة العقوبات الأمريكية على إيران

المحور الأول : مقاربة عن العقوبات الأمريكية على إيران

تظل الاتهامات الأمريكية بشأن سعي إيران لامتلاك سلاح نووي نقطة رئيسية في النزاع بين البلدين، وقد أدت إلى فرض العقوبات على إيران ومحاولة تأمين اتفاقات دولية للحد من برنامجها النووي، مثل **الاتفاق النووي (JCPOA)** بينما تصر إيران على أن برنامجها النووي سلمي، فإن المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة، يواصل التعبير عن مخاوفه بشأن النوايا العسكرية لإيران، دون إغفال الشماعة الدائمة والجاهزة التي تسمها الولايات المتحدة والغرب لكل دولة تراها معادية وهي شماعة الإرهاب[1].

أولا : جدلية العقوبات الأمريكية على إيران (المد و الجزر)

يمكن القول بأن العقوبات الأمريكية على إيران تُعتبر من أشد أنظمة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على أي دولة، وهي تهدف إلى الضغط على إيران لتغيير سياساتها النووية والإقليمية، التي تصفها دوما بالمعادية، حيث يمكن القول أنها قد تراوحت العقوبات بين الاقتصادية، والمالية، والسياسية، والعسكرية، وأثرت بشكل عميق على مختلف جوانب الحياة في إيران[2].

أ : **البرنامج النووي الإيراني** : حيث أن الولايات المتحدة تتهم إيران بالسعي لتطوير أسلحة نووية تحت غطاء برنامجها النووي السلمي، رغم نفي إيران المستمر لهذه الاتهامات، فالإتهام الذي وجهته الولايات المتحدة الأمريكية لإيران بشأن سعيها لصناعة سلاح نووي كان أحد الأسباب الرئيسية لفرض العقوبات على طهران وتوتر العلاقات بين البلدين على مدى عقود. بدأ هذا الاتهام في التصاعد منذ بداية الألفية الجديدة، مع تأكيدات من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووكالات الاستخبارات الأمريكية بأن إيران كانت بصدد تطوير برنامج نووي قد يؤدي إلى إنتاج أسلحة نووية. على الرغم أنه ومنذ بداية برنامجها النووي في السبعينات، أعلنت إيران أنها تسعى لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط، مثل توليد الكهرباء، لكن في العقدين الأخيرين، بدأت الولايات المتحدة والعديد من الدول الغربية يشككون في نوايا إيران الحقيقية خصوصا فيما تعلق بتخصيب اليورانيوم أحد المكونات الرئيسية لإنتاج الأسلحة النووية هو

[1] Bernard Ravenel, La crise autour du programme nucléaire iranien. L'accord de Vienne : un vent nouveau mais..., revue Confluences Méditerranée, 3 N° 94, Paris, France, 2015, PP. 119-131.

[2] Charlotte Philippe, Les Regimes De Sanctions Envers L'iran, Observatoire Geopolitique De La Conformite, Institut De Relations Internationales Et Strategiques, Paris, France, Avril 2021, P. 02.

تخصيب اليورانيوم إلى مستويات عالية (أعلى من 90% من النظير 235–U) وبرغم أن إيران كانت تبرر تخصيبها بإنه يهدف للأغراض السلمية، فإن الولايات المتحدة اعتبرت هذه الأنشطة جزءًا من السعي لإنتاج سلاح نووي. كل هذا توج بانسحاب واشنطن من الاتفاق النووي سنة 2018[3]، حيث انسحب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي المبرم عام 2015، وأعاد فرض العقوبات بحجة أن الاتفاق لم يكن كافيًا لوقف أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار[4].

ب : المنطقة الرمادية المعلوماتية (التعتيم على المعلومات والافتقار إلى الشفافية)

(الثقب الأسود) في إشارة إلى النقطة السوداء والثغرة المعلوماتية المحيطة بكل أنشطة إيران العسكرية، حيث كثيرا ما يتم الإشارة إلى الشكوك الأمريكية في نوايا إيران النووية والتي ما فتئت تتصاعد وتتزايد بسبب الافتقار إلى الشفافية فيما يخص الأنشطة النووية الإيرانية وكذا صناعتها العسكرية، رغم تعهدات إيران بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) بتسليم بيانات دقيقة بشأن برنامجها النووي[5]، كانت هناك العديد من النقاط الغامضة التي جعلت المجتمع الدولي يشك في أهداف إيران، أين تجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى كل من تصريحات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) التي أكدت أن إيران كانت تفتقر إلى التعاون الكامل في تقديم معلومات حول بعض الأنشطة التي يمكن أن تكون لها استخدامات عسكرية، إضافة إلى التقرير الذي يرجع لسنة 2011، ذلك التقرير الذي قدمت وكالة الاستخبارات الأمريكية(CIA) ، حيث كان تقريرًا مفصلًا زعمت فيه أن إيران قامت بأنشطة سرية قد تكون لها صلة بتطوير سلاح نووي، مثل البحوث والتجارب المتعلقة بتصميم الأسلحة النووية. كما لا يمكن إغفال أنه في نفس العام، أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في تقريرها أن هناك أدلة تشير إلى أن إيران قد قامت بأنشطة تتعلق بتصميم الأسلحة النووية بين عامي 2001 و2003، وهو ما زاد من الشكوك الأمريكية والدولية. بالإضافة إلى التطور الرهيب الذي عرفه ويعرفه برنامج التطوير الصاروخي الإيراني وما تبع ذلك من الاتهامات الأمريكية تجاه إيران والتي لم تقتصر فقط على تطوير البرنامج النووي، بل توسعت لتشمل تطوير الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية، ما جعل القدرة

[3] Jean-Paul Hébert, L'Iran nucléaire face aux États-Unis, Recherches Internationales, France, 2007, PP. 89-107.

[4] Jean-François Guilhaudis, Les deux cibles du « retrait » américain de l'accord nucléaire iranien, Revue Paix et sécurité européenne et internationale Année, France, 2020, PP. 101-105.

[5] Jean-Paul Chagnollaud, L'Iran et le TNP, Confluences Méditerranée, France, N°67, 2008, PP. 45-56.

الصاروخية الإيرانية تعتبر في الغرب تهديدًا كبيرًا، حيث أن هذه الصواريخ يمكن أن تحمل رؤوسًا نووية في المستقبل، مما يرفع من مخاوف الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، كل هذا صاحبه مجموعة من التصريحات الإيرانية وتلميحاتها، فبعض التصريحات الصادرة عن مسؤولين إيرانيين حول حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض العسكرية عززت من شكوك الولايات المتحدة بشأن نوايا إيران الحقيقية، على الرغم من أن إيران كانت ولا تزال تصر على أنها تسعى فقط لتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، مع ذلك فقد كانت بعض التصريحات غير واضحة أو تضمنت تلميحات قد تكون مقلقة[6].

جـ : البعبع الأمريكي[7]– الغربي (شماعة الإرهاب)

على غرار كل دولة تعادي أو تواجه السياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا عموما، التي يتم وسمها بالإرهاب و مساندة الإرهاب وتدعيم الإرهاب وتمويل الجماعات الإرهابية على الرغم من أنه الكيان الصهيوني على الرغم أن جرائمه فاقت جرائم الجماعات الإرهابية سنوات ضوئية ومع ذلك لم نسمع ولو لمرة هذا التوصيف يمس بذا الكيان المقيت، حيث تتهم واشنطن إيران بدعم جماعات تعتبرها إرهابية مثل حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، إضافة إلى دعمها للنظام السوري، وأن إيران تقوم بإنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان سواء داخل إيران أو في كل الدول التي لديها أذرعا فيها، فواشنطن تنتقد سجل إيران في قمع الحريات وحقوق الإنسان، خاصة التعامل مع المعارضين السياسيين والاحتجاجات الشعبية، كما ترى الولايات المتحدة أن إيران تلعب دورًا في تأجيج الصراعات في الشرق الأوسط من خلال دعم حلفائها الإقليميين خصوصا في لبنان و اليمن و العراق و سوريا.

ثانيا : الرد الإيراني على الاتهامات الأمريكو–غربية

إيران كانت دائمًا تنفي هذه الاتهامات وتؤكد أنها لا تسعى لتطوير سلاح نووي، مشددة على أن برنامجها النووي هو لأغراض سلمية بحتة، حيث ركزت الردود الإيرانية على أنها تلتزم بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) على إعتبار أن إيران تقول بأنها كانت وما زالت عضوًا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) التي تلتزم الدول الأعضاء بموجبها بعدم تطوير أسلحة نووية مقابل حصولها

[6] Julien Zarifian, Le dossier du nucléaire iranien et la question du rapprochement États-Unis – Iran, Politique Américaine n° 26, 2015, PP. 31-47.

[7] Noam Chomsky, Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance (American Empire Project), Holt Paperbacks; Reprint edition, 2004, PP. 212-217.

على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، كما أن إيران تكرر أنها تستفيد من هذه المعاهدة وتؤكد على حقها في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. و تؤكد إيران على أنها تعتمد الشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فطهران أكدت أنها تعاونت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقدمت لها بيانات وتقارير بشأن أنشطتها النووية. كما سمحت للوكالة بزيارة مواقع نووية إيرانية والقيام بعمليات تفتي، كما أنها تؤكد دوما وتصر أن برنامجها النووي هو فقط لأغراض سلمية فما فتئت إيران التأكيد على أن برنامجها النووي سلمي بحت، وأنها لا تسعى إلى إنتاج الأسلحة النووية. وأوضحت أنها تهدف إلى تطوير الطاقة النووية لتلبية احتياجاتها من الكهرباء، وأنها لولا ذلك لما سمحت بزيارة مواقعها وأن إيران دوما تؤكد أنها بعد توقيع الاتفاق النووي (JCPOA) بينها و بين القوى الكبرى في عام 2015 (المجموعة 5+1)، ألزمت نفسها بمراقبة صارمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقيدت بعض أنشطتها النووية مقابل رفع العقوبات[8].

ثالث : طبيعة العقوبات الأمريكية على إيران

حيث أن العقوبات التي إستخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران أخذ شكل فسيفساء، تنوعت بين ما هو إقتصادي وماهو مالي وما هو غير ذلك.

أ : العقوبات الاقتصادية

على إعتبارها الوجه البارز للعقوبات و التي غطت حوالي ثلاثة أرباع باقي العقوبات الأخرى، فقد كان التوجه الردعي للولايات المتحدة الأمريكية إقتصاديا أكثر منه صورا أخرى، أين يمكننا القول أن أغلب العقوبات الأمريكية والأوروبية استهدفت قطاعات النفط والغاز، وهي المصدر الرئيسي للإيرادات الإيرانية[9]، كذلك حظر استيراد أو تصدير أي بضائع أمريكية أو تكنولوجيات متقدمة إلى إيران، أين تمحورت أهم العقوبات في تلك الموجهة ضد قطاع النفط والغاز: كحظر شراء النفط الإيراني أو استيراده، وهو المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، كذلك ما مس النظام المصرفي على غرار منع وصول إيران إلى النظام المالي العالمي بما في ذلك SWIFT . أيضا تجميد الأصول الإيرانية في الخارج ومنع الدول الأخرى من الاستثمار في القطاعات الرئيسية بإيران، دون إغفال العقوبات الشخصية كفرض عقوبات

[8] علاء رزاك فاضل النجار، سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه تطورات ملف إيران النووي 2015-2019، مقال منشور بمجلة مدارات إيرانية، العدد 10 ، المجلد 03، 2022، ص ص، 180-190.
[9] نفس المرجع، ص 187.

على أفراد وشركات متورطة في أنشطة مرتبطة بالبرنامج النووي أو أنشطة عسكرية وتلك التي مست الشركات الأجنبية بإقرار و فرض عقوبات على كل الشركات الأجنبية مهما كان موطنها أو طبيعة نشاطها، تلك التي تتعامل مع إيران، مما يحد من قدرتها على التجارة الدولية، بل ذهب الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية بوضع قائمة سوداء لهذه الشركات[10].

ب : العقوبات الأخرى

أيضا هناك بعض العقوبات الأخرى المتنوعة تمثلت في العقوبات المالية، حيث تم تجميد أصول إيران في الخارج ومنعها من استخدام النظام المالي العالمي مثل نظام **SWIFT** للمعاملات البنكية، كذلك العقوبات التي مست الأفراد و الكيانات أين فرضت واشنطن عقوبات على مسؤولين إيرانيين وشركات إيرانية مرتبطة بالحرس الثوري أو البرنامج النووي وكذا عقوبات عسكرية على غرار حظر توريد الأسلحة أو المعدات العسكرية لإيران أو أي تعاون عسكري والعقوبات الثانوية الأخرى التي تمس كل من يتعامل مع الدولة الإيرانية والتي وسمتها الولايات المتحدة بالدولة المارقة، أين تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية الدول والشركات التي تتعامل مع إيران، مما أدى إلى عزل إيران اقتصاديًا عن العديد من الدول والشركات الدولية[11].

المحور الثاني : مشروعية (الأبعاد القانونية) العقوبات الأمريكية على إيران

إن الحديث عن مشروعية العقوبات الأمريكية على إيران تثير جدلاً واسعًا على الصعيدين القانوني دوليا و إقليميا، فبينما تصر الولايات المتحدة على أن عقوباتها مبررة بموجب سيادتها الوطنية والقانون الدولي، تعتبر إيران وحلفاؤها هذه العقوبات غير قانونية وغير أخلاقية، بل و إنتهاكا جسيما لأحكام القانون الدولي و للمشروعية الدولية في أسمى معانيها. فلب المشروعية الدولية هو إلتزام الدول أثناء ممارستهم وعلاقتهم فيما بينهم بأحكام القانون الدولي من جهة وكذا القرارات و التوصيات التي تصدر عن هيئة الأمم المتحدة أو أحد فروعها، على غرار محكمة العدل الدولية و المحكمة الجنائية الدولية و الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

[10] Jay Solomon, The Iran Wars: Spy Games, Bank Battles, and the Secret Deal That Reshaped the Middle East Hardcover, 2016, PP. 78-81.

[11] Thierry Coville, Les sanctions contre l'Iran, le choix d'une punition collective contre la société iranienne ?, Revue internationale et stratégique n° 97, 2015, PP. 149-158.

أ : المسانيد القانونية للعقوبات الأمريكية محليا ودوليا

حيث تؤسس الولايات المتحدة الأمريكية عقوباتها ضد إيران أولا للقانون الوطني الأمريكي، تحديدا منها قانون العقوبات الأمريكي وغيرها من قوانين في هذا السياق فالعقوبات على إيران تستند إلى قوانين وتشريعات أمريكية، مثل قانون مواجهة خصوم أمريكا من خلال العقوبات (CAATSA) والقانون الدولي للطوارئ الاقتصادية(IEEPA) ، أين تمنح هذه القوانين الرئيس الأمريكي صلاحيات واسعة لفرض عقوبات على دول أو كيانات تهدد الأمن القومي الأمريكي، كما وأنه من وجهة نظر الولايات المتحدة، هذه القوانين تمنحها شرعية داخلية، لأنها نابعة من سيادة الدولة، أما دوليا فتستند الولايات المتحدة الأمريكية بزعمها إلى أحكام القانون الدولي من منطلق أنها ترى بأنه ووفقا لأحكام القانون الدولي ذات الشأن فإنه من حق الدول في اتخاذ تدابير أحادية الجانب، وأنه بموجب القانون الدولي، الدول تتمتع بحرية فرض عقوبات أحادية طالما لا تنتهك التزاماتها بموجب معاهدات أو ميثاق الأمم المتحدة، متناسية أن هذه العقوبات تُعتبر شرعية فقط إذا كانت متوافقة مع مبادئ القانون الدولي، مثل احترام سيادة الدول الأخرى وعدم الإضرار بالسكان المدنيين[12].

ب : المنظور القانوني الدولي (ميثاق الأمم المتحدة)

بالعودة إلى نص المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، نجد أن الأمم المتحدة تسمح بفرض عقوبات اقتصادية عبر مجلس الأمن الدولي كوسيلة للتعامل مع تهديدات السلام والأمن الدوليين، لكن نؤكد أن العقوبات الأمريكية على إيران ليست مصدقة من مجلس الأمن، وبالتالي لا تحمل الطابع الدولي الذي يتطلبه ميثاق الأمم المتحدة، أيضا فيما تعلق بإنتهاك سيادة الدول و الذي يبرز جليا في صور العقوبات التي حاقت بإيران فإيران ودول أخرى تعتبر العقوبات الأمريكية الأحادية خرقًا لمبدأ السيادة الوطنية الذي يكفله ميثاق الأمم المتحدة. كما أن الآثار الوخيمة التي رتبتها هذه العقوبات كان لها عظيم الأثر على مدى مشروعيتها، فالعقوبات الأمريكية أثرت بشدة على الشعب الإيراني، خاصة في مجالات الصحة والغذاء والأدوية و القانون الدولي الإنساني يجرّم أي إجراء يؤدي إلى معاناة المدنيين بشكل غير مبرر. أما فيما تعلق بالحصار الاقتصادي، فالأمم المتحدة والعديد من المنظمات الإنسانية تعتبر العقوبات

[12] محمد نور البصراتي، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 03، جامعة القاهرة، مصر، 2022، ص ص، 159-182.

الأحادية التي تؤدي إلى أزمات إنسانية نوعًا من الحصار الاقتصادي، وهو ما يمكن أن يُصنف كعقوبة جماعية غير مشروعة بموجب القانون الدولي[13].

كما لا يجب إغفال التصرفات الأمريكية و تأثيراتها في هذا السياق والذي يخالف في الكثير من الأحيان موقف المؤسسات و الهيئات الدولية المختصة في المجال، على غرار التحايل على الاتفاق النووي (JCPOA)، فمن خلال الاتفاق النووي لسنة 2015، يمكن القول أنه كان الاتفاق بين إيران ومجموعة (5+1) مدعومًا من مجلس الأمن، وفرض قيودًا على البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات، و أن انسحاب الولايات المتحدة في 2018 من الاتفاق وفرض عقوبات جديدة يتعارض مع روح القرار الأممي 2231، الذي صادق على الإتفاق، وهذا من وجهة نظر إيران وهي صائبة في ذلك، دفعت بأن هذا الانسحاب والعودة إلى العقوبات الأحادية يُعتبر نقضًا للالتزامات الدولية[14].

كما أنه بهذا الشأن فقد تولد عن هذا الإطار توجهين محددين، أولهما يرى بمشروعية العقوبات التي قامت بفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، في حين تمحور التوجه الثاني عن قناعة بعدم مشروعية هذه العقوبات.

فعن الجهة الأولى و التوجه المؤيد للولايات المتحدة الأمريكية، نجد العديد من الدول الحليفة للولايات المتحدة، خاصة في أوروبا، دعمت العقوبات بشكل محدود، لكنها اعترضت على العقوبات الثانوية التي تؤثر على مصالحها الاقتصاديةن ابعد من ذلك نوجه نحو آلية إنستكس **(INSTEX)** التي أنشأتها الدول الأوروبية تهدف للالتفاف على العقوبات لدعم التجارة الإنسانية مع إيران[15].

أما الجهة الثانية، فنجد اقطابها كل من الدول المناوئة للولايات المتحدة وسياساتها مثل روسيا والصين ودول نامية أخرى تعارض العقوبات، وتعتبرها انتهاكًا للقانون الدولي ومبدأ التعددية، حيث نجد أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أصدر تقارير تدين العقوبات بسبب أثرها السلبي على الشعب الإيراني، علما أنه تجدر الإشارة جليا بأنه من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان فإن العقوبات التي تؤدي إلى انتهاكات للحق في الغذاء أو الصحة أو التعليم تُعتبر غير قانوني، كما نشير بإهتمام بالغ إلى قرار محكمة العدل الدولية لسنة 2018 في هذا الشأن، أين نشير بأنه في دعوى رفعتها إيران، أمرت

[13] Jay Solomon, Op. Cit, PP. 214-215.
[14] Jean-François Guilhaudis, Op. Cit, P. 103.
[15] Jay Solomon, Op. Cit, PP. 214-215.

المحكمة الولايات المتحدة برفع العقوبات التي تؤثر على الإمدادات الإنسانية، لكن للأسف فإن الولايات المتحدة رفضت الالتزام بالقرار، مما يثير تساؤلات حول احترامها للقانون الدولي[16].

على العموم وبخصوص مدى مشروعية العقوبات الأمريكية المدعومة أوروبيا على إيران، يمكن القول أنها جاءت وسط جدلية واضحة وتجاذب بين طرفين متناقضين بصفة مطلقة فالمساندين والقائلين بالمشروعية يؤكدون أنه من العادي والمشروع أن تستند الولايات المتحدة إلى قوانينها الوطنية وسيادتها لاتخاذ إجراءات أحادية الجانب، كما يؤكدون أن العقوبات أداة مشروعة للضغط على إيران للامتثال للمعايير الدولية.

أما القائلين بعدم المشروعية فحجتهم أن العقوبات الأحادية التي لا تستند إلى قرار أممي تُعتبر منافية لمبادئ التعددية الدولي، كما أن التأثيرات السلبية للعقوبات على المدنيين تخالف القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وأن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي ينال من مصداقيتها ويقوض شرعية العقوبات[17].

ما يدفع للقول في ختام هذه الجدلية المتعلقة بالمنظور القانوني و شرعية العقوبات المشار إليها، بأن مشروعية العقوبات الأمريكية على إيران تظل محل جدل و أخذ ورد، فمن منظور أمريكي–أوروبي، هي قانونية وتستند إلى سيادة الدولة. أما من منظور القانون الدولي، فإن عدم استنادها إلى قرارات أممية وتأثيرها السلبي على الشعب الإيراني يجعلانها عرضة لاتهامات بعدم الشرعية.

المحور الثالث : الدبلوماسية الرقمية كأداة فعالة لمجابهة العقوبات الأمريكية على إيران(القوة الناعمة)

لم تقف إيران مكتوفة الأيدي في مواجهة هذه العقوبات و التي كان لها آثار سلبية وخيمة على الإقتصاد الإيراني و على الشعب الإيراني ومقومات عيشه، لكن الأمر كان بحاجة إلى مقاربة حديثة من خلالها ينمكن لإيران التملص من هذه العقوبات و نتائجها بطريقة ذكية، لا يمكن لأمريكا تقييدها و الحد من نتائجها العكسية، أين توجهت إيران وبقوة نحو الدبلوماسية الرقمية كآلية ومقاربة فعالة أثبتت قوتها و فعاليتها الكبيرة في صد و تقليل الآثار الوخيمة التي أنتجتها العقوبات الأمريكية على إيران، فإيران كدولة تواجه عقوبات اقتصادية ودبلوماسية شديدة، تعتمد بشكل متزايد على **الدبلوماسية الرقمية** لتعزيز مكانتها

[16] J.-Maurice Arbour, Aspects juridiques de la crise américano-iranienne, Les Cahiers de droit, Volume 21, numéro 2, 1980, PP. 367-397.
[17] Jay Solomon, Op. Cit, PP. 220-222.

الدولية، الالتفاف على العقوبات، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في مواجهة الضغط الأمريكي والغربي، أين تستخدم إيران المنصات الرقمية كوسيلة للتواصل، الترويج، والتأثير في الرأي العام المحلي والدولي[18].

أولا : مقاربة الدبلوماسية الرقمية المنتهجة من طرف إيران

حيث لا يخفى على أحد أن إيران تعتمد بشكل متزايد على **الدبلوماسية الرقمية** كوسيلة للتعامل مع العقوبات الأمريكية، التي تفرض ضغوطاً كبيرة على اقتصادها وعلاقاتها الدولية، أين كان التوجه الإيراني نحو نمطية معينة، أخذت شكل الإستشراف والمقاربة البعدية في تعاملها الرقمي الدبلوماسي في مواجهة العقوبات الأمريكية المدعومة أوروبيا ترجمت عبر الخطوات التالية :

أ : التواصل مع الجمهور الدولي

عبر هذه المقاربة ما فتئت إيران تستخدم منصات التواصل الاجتماعي، مثل تويتر وإنستغرام، لعرض مواقفها الرسمية والدفاع عن سياساتها أمام الجمهور الدولي، حتى المسؤولون الإيرانيون، مثل وزير الخارجية الإيراني، ينشرون بانتظام مواقفهم عبر هذه المنصات لتوضيح الرواية الإيرانية بشأن القضايا الدولية وتحديدا مدى مشروعية العقوبات الأمريكية المفروضة على بلده، حيث تستخدم إيران المنصات الرقمية لتوضيح تأثير العقوبات على الشعب الإيراني، وتوجيه رسالة للعالم بأن هذه العقوبات تؤذي المدنيين وليس فقط الحكومة[19].

ترويج الرؤية السياسية الإيرانية

حيث يمكن القول بهذا الخصوص أن إيران تحاول إعادة صياغة صورتها على المستوى العالمي من خلال نشر محتوى يركز على تأثير العقوبات على الشعب الإيراني، مما يخلق ضغطاً شعبياً وسياسياً على الحكومات الغربية في محاولة عكسية إستباقية لتحريك الرأي العام الأوروبي والعالمي. فكل المسؤولون الإيرانيون، مثل المرشد الأعلى والرئيس ووزير الخارجية، لديهم حضور نشط على منصات مثل **تويتر** و**إنستغرام**، رغم حظر بعض هذه المنصات داخل إيران، حيث يتم نشر رسائل متعددة اللغات (مثل الإنجليزية والعربية) للوصول إلى جمهور عالمي، كذلك بروز قنوات تيليفزيونية مختصة مثل **برس تي في (Press TV)** التي تقدم محتوى موجهًا بالإنجليزية لتوضيح وجهة النظر الإيرانية تجاه القضايا الدولية، دون نسيان إنشاء مواقع إلكترونية وصفحات لنشر الروايات الرسمية، كما تقوم إيران بتنظم

[18] Thomas Juneau, Sam Razavi, Iranian Foreign Policy Since 2001: Alone in the World (Routledge Studies in Middle Eastern Politics) 1st Edition, 2013, PP. 118-127.

[19] Corneliu Bjola & Marcus Holmes, Digital Diplomacy : Theory and Practice, Taylor & Francis, 2015, PP. 70-78.

حملات رقمية للترويج لمواقفها، مثل الدعوة إلى رفع العقوبات أو الدفاع عن سياساتها الإقليمية، كذلك تطوير استخدام العملات الرقمية (cryptocurrencies) كوسيلة لتجاوز العقوبات المفروضة على النظام المالي التقليدي و التركيز في التعامل الرقمي على القضايا الإنسانية، مثل المساعدات الطبية، لخلق انطباع إيجابي عن إيران كدولة تتجاوز الصراعات السياسية.

ب : التعزيز الرقمي للعلاقات الاقتصادية والسياسية مع الحلفاء

أين تستخدم إيران الدبلوماسية الرقمية للوصول إلى حلفائها التجاريين والسياسيين، مثل روسيا والصين، والتنسيق معهم للتغلب على العقوبات عبر قنوات تجارية بديلة مثل التجارة بالعملات المحلية، تسهيل المعاملات التجارية الرقمية، كما غيرها من سبل في هذا السياق[20].

جـ : الذكاء الممارسي في التجارة الإلكترونية والمالية

حيث طورت إيران حلولاً رقمية مثل **(العملات الرقمية)** (cryptocurrencies) وهي في الأصل تقنية مستمدة من التجارب الصينية والروسية حيث سبق أن لجئت كلتا الدولتين وتبعتهما إيران لمثل هكذا حلول لتجاوز العقوبات المفروضة على المعاملات البنكية، حيث مكنت العملات المشفرة تتيح لإيران التعامل مباشرة مع الأطراف الخارجية دون الحاجة إلى النظام المالي التقليدي[21].

د : الإستقطاب العكسي الدعائي الشعبي (الدعاية واستقطاب الدعم الشعبي)

حيث تُستخدم المنصات الرقمية لتعزيز الهوية الوطنية والمقاومة ضد العقوبات، وإقناع الشعب الإيراني بأن الحكومة تعمل بفعالية لمواجهة الضغوط الخارجية. مع ذلك يمكن القول أن اللجوء لمثل هكذا نمط، واجه العديد من التحديات برزت مجملا في الرقابة الأمريكية حيث تراقب الولايات المتحدة النشاط الإيراني الرقمي عن كثب، وقد تفرض قيوداً على منصات معينة أو تقيد الوصول إلى التكنولوجيا، كذلك ضعف البنية التحتية الرقمية حيث تواجه إيران تحديات تقنية بسبب القيود المفروضة على استيراد التكنولوجيا، ما يسمح بالقول أنه فعلا الدبلوماسية الرقمية مكنت ولدرجة كبيرة إيران من تخفيف جزء كبير من تأثير

[20] Sarah Bazoobandi, Les défis économiques de l'Iran, Les Cahiers de l'Orient, Nº 132, 2018, PP. 133-152.
[21] Ibid,

العقوبات وتعزيز علاقاتها الدولية، لكنها ليست بديلاً كاملاً للضغوط الاقتصادية والسياسية التي تواجهها[22].

ثانيا : ثنائية (السالب و الموجب) في الدبلوماسية الرقمية

تتمحور مقاربة الدبلوماسية الرقمية في استخدام التكنولوجيا الرقمية، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، لتعزيز العلاقات الدولية، نشر المعلومات، والتفاعل مع الجمهور المحلي والدولي. مثل أي أداة حديثة، لها مزايا وسلبيات.

أ : مزايا الدبلوماسية الرقمية

أين يمكن القول في هذا الشأن أن من بين أهم مزايا الدبلوماسية الرقمية سرعة الوصول للجمهور العالمي، حيث تمكّن الدول من نشر مواقفها ورسائلها في الوقت الفعلي، وتوسيع نطاق الوصول إلى جماهير عالمية متنوعة، أين وعبر وسائل مثل تويتر وإنستغرام أصبح من السهل و السريع جدا للدبلوماسيين والقادة مكنة التواصل المباشر مع الشعوب، كذلك سمحت هذه الآلية بتخفيض كبير للتكاليف التي كانت تعرف بها الدبلوماسية الكلاسيكية، فتم تقليل الاعتماد على الوسائل التقليدية المكلفة مثل البعثات الدبلوماسية والمؤتمرات. أما بخصوص الشفافية فلا ريب أن الدبلوماسية الرقمية فرضت زيادة الشفافية والمشاركة، حيث تعزز الشفافية من خلال نشر البيانات والتواصل مع المواطنين مباشرة، كما تتيح الفرصة لجمهور أوسع للمشاركة في النقاشات السياسية والدبلوماسية، كذلك فيما تعلق ببناء صورة الدولة وتعزيز القوة الناعمة، أين يمكن للدول تحسين صورتها الدولية من خلال تقديم محتوى يبرز قوتها الثقافية والعلمية و كذا إستخدام الذكاء الرقمي في إدارة الأزمات، أين تُستخدم وسائل التواصل الرقمي للتواصل الفوري في الأزمات، مثل نشر بيانات رسمية لتهدئة الوضع أو شرح الموقف، دون إغفال تحليل تفاعل الجمهور وتوجهاتهم والذي يساعد الحكومات على تطوير استراتيجياتها[23]. اين يمكن عبر ما تم سرده من مزايا الدفع بالأهمية الإستراتيجية التي تحوزها مثل هكذا آلية خصوصا من خلال النتائج الباهرة التي تحققت منها، و كذا من خلال صعوبة تقييدها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

[22] Bernard Hourcade, L'Iran est faible mais la République islamique se sent forte, Revue politique étrangére, N° 03, 2012, PP. 491-503.
[23] Corneliu Bjola & Marcus Holmes, Op. Cit, PP. 82-87.

ب : سلبيات الدبلوماسية الرقمية

حيث كان للمقاربة الإيرانية في إنتهاج الدبلوماسية الرقمية لمواجهة العقوبات الأمريكية المدعومة أوروبيا، بعض الآثار السلبية، تمثلت في[24] :

الأثر العكسي للمقاربة (الأخبار المضللة والدعاية)

أين يمكن أن تصبح وسائل الإعلام الرقمي ساحة للتضليل والمعلومات الزائفة، مما قد يضر بمصداقية الدولة، فالتعامل و التوجه نحو الكل رقمي، يجعل الدولة في مواجهة المرسل المتلقي وبذلك فلكل مدخلات إيران مخرجات تقابلها زكما أنها تكون جد منفتحة على تقنية الإرسال، يكون وضعها الحمائي ضعيفا في ناحية الإستقبال.

ضحية جد مرغوبة وسهلة للهجمات السيبرانية

حيث أنه و لا ريب شهد العالم ويشهد تعرض الحسابات والمنصات الدبلوماسية للهجمات الإلكترونية، مما قد يؤدي إلى تسريب معلومات حساسة أو تعطيل الاتصال، كما أن الأحداث الأخيرة التي وقعت بمناسبة الحرب الصهيونية على غزة، أثبتت ما لايدع مجالا للشك أن هذا النطاق مخترق من الكيان الصهيوني بصفة كبيرة (عمليات تفجير البايجر في لبنان، إغتيال قادة سياسيين من فلسطين (الشهيد إسماعيل هنية) عن بعد في إيران، إغتيال الرئيس الإيراني بإسقاط طائرته....).

ضعف السيطرة على الرسائل

من بين الآثار السلبية أنه بمجرد نشر المحتوى، يصعب التحكم في كيفية تفسيره أو استخدامه من قبل الآخري، فلا يمكن الحد من نتائجه خصوصا إذا أخذ بعدا عكسيا و أخذ توجها مناوئا لما كان مرجو منه ومن إطلاقه.

بمفهوم أن الأثر الفوري لمثل هكذا آلية لها في نفس الوقت مفعول مزدوج، فلذلك وجب الحذر و التريث في الإستخدمات المرتبطة بها.

[24] Corneliu Bjola & Markus Kornprobst, Ipid, PP. 88-90.

التحديات الثقافية واللغوية

قد تواجه الرسائل صعوبة في الوصول أو الفهم بسبب اختلاف الثقافات أو الحواجز اللغوي، مع ذلك فالتوجه الإيراني الرقمي في التعامل الدبلوماسي كان ولا يزال يعتمد اللغة الإنجليزية كلغة عالمية في الطرح و التوغل.

التقليل من أهمية الدبلوماسية التقليدية

التركيز الكبير على الوسائل الرقمية قد يُضعف التواصل المباشر الذي يعتمد عليه بناء العلاقات الدبلوماسية، ذلك الأمر الذي يخلق فجوة هائلة في المقاربة المعتمدة دوليا، دون إغفال أن بعض الدول تفرض قيوداً على استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، مما يحد من فعالية هذه الوسيلة، كما أن الاستخدام السيئ أو المبالغ فيه لوسائل التواصل يمكن أن يضر بمصداقية الدولة. هذا الأمر يؤكد أنه لا يمكن للدبلوماسية الرقمية أن تكون بديلاً كاملاً عن الوسائل التقليدية، لكنها أداة تكاملية تعزز من فعالية العمل الدبلوماسي إذا ما أُحسن استخدامها، لتحقيق أقصى استفادة، يجب الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، تعزيز الأمن السيبراني، وضمان تقديم رسائل ذات مصداقية ومهنية.

جـ : الدبلوماسية الرقمية كقوة ناعمة

الدبلوماسية الرقمية هي أحد أدوات **القوة الناعمة**، التي تستخدمها الدول لتعزيز صورتها الدولية، نشر قيمها وثقافتها، والتواصل مع الشعوب والحكومات بشكل مباشر من خلال الوسائل الرقمية مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية. حيث أنه من خلالها تقوم الدول ببناء صورة إيجابية للدولة، فالدول تعتمد على المنصات الرقمية للترويج لثقافتها، إنجازاتها العلمية، ومواقفها السياسية بطريقة تجذب الآخرين، على غرار القيام بحملات تعريفية بثقافة البلد، مثل نشر قصص النجاح أو إبراز شخصيات وطنية متميزة. كذلك من خلال الترويج للقيم الوطنية، أين تستخدم الدبلوماسية الرقمية لنشر القيم والمبادئ التي تدعمها الدولة، مثل حقوق الإنسان، المساواة، أو الاستدامة، حيث يمكن التطرق للمبادرات التي قامت بها الدولة الإيرانية بخصوص نشر محتوى يبرز تقدمها في مجال حقوق المرأة. إضافة إلى ذلك المدى البعيد في مقاربة التفاعل المباشر العابر للحدود، أين تتيح المنصات الرقمية للدول التحدث إلى الجمهور بشكل مباشر دون وساطة، مما يجعلها وسيلة فعالة للتواص، كما سبق توضيحه عن

حسابات رسمية لوزراء الخارجية أو السفارات على تويتر لنشر الأخبار والتعليق على الأحداث الدولية. دون إغفال المقاربة الثقافية فالدول تستخدم الإنترنت لنشر الفن، الأدب، الموسيقى، والتقاليد الوطنية عبر الحدود، مثال ذلك العديد من الدول التي أثرت عالميًا من خلال الموسيقى والمسلسلات. ولا ننسى دور الدبلوماسية الرقمية كقوة ناعمة فعالة في إدارة الأزمات الدولية، حيث يمكن استخدام الدبلوماسية الرقمية في توضيح مواقف الدول أثناء الأزمات العالمية، مثل الكوارث الطبيعية أو النزاعات، مما يعزز مصداقيتها الدولية. من خلال ذلك زجدنا التوجه الرقمي الإيراني (قوتها الناعمة) في سعي إيران لنشر روايتها للأحداث العالمية والإقليمية عبر الإنترنت، خاصة فيما يتعلق بملفات مثل الاتفاق النووي، الصراعات في الشرق الأوسط، والعلاقات مع القوى الكبرى، كما تستخدم إيران الدبلوماسية الرقمية للتواصل مع دول حليفة أو محايدة، خاصة في آسيا وأفريقيا، وتعزيز علاقاتها معهم بعيداً عن القنوات التقليدية التي قد تتأثر بالعقوبات، كما تسعى إيران لنشر أيديولوجيتها ومبادئها المرتبطة بالثورة الإسلامية من خلال قنوات رقمية تستهدف الجماهير المسلمة وغير المسلمة. أيضا تستخدم الحكومة الإيرانية الدبلوماسية الرقمية لتعزيز الوحدة الداخلية ودعم سياساتها الإقليمية والدولية، مع السعي لكسب تعاطف الشعوب الأخرى[25].

الخلاصة

في خاتمة مداخلتنا، يمكننا القول أن العقوبات الأمريكية على إيران تركت تأثيرًا عميقًا على الاقتصاد الإيراني والحياة الاجتماعية، لكنها لم تحقق بشكل كامل هدفها الرئيسي في تغيير سياسات إيران الإقليمية أو النووية، حيث تظل العقوبات سلاحًا ذا حدين، أين أدت الضغوط الممارسة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على الحكومة الإيرانية وما خلفته من معاناة إقتصادية للشعب الإيراني زيادة التوترات الإقليمية والدولية، أدى ذلك بالدولة الإيرانية للتوجه نحو إرساء العديد من المقاربات التي إستشرفتها كحلول ضرورية للإلتفاف حول تلك العقوبات الجائرة و التخفيف من حدتها ونتائجها الوخيمة، أين كان أبرز توجه ومقاربة هو (القوة الناعمة) كما يطلق عليها رواد السياسة المعاصرون، أو الدبلوماسية الرقمية بالمفهوم القانوني و السياسي الحديث، تلك المقاربة التي أثبتت نجاعتها، كما أثبتت فعاليتها في الحد و التقليل لأكبر درجة من الآثار الوخيمة التي أحدثتها العقوبة الأمريكية المدعومة أوروبيا ضد إيران، وبذبك

[25] Raoul Delcorde, La diplomatie d'influence, Revue Défense Nationale, N° 823, France, 2019, PP. 57-63.

تكون إيران قد توجهت نحو حل عملي رائد ومستدام يمكن أن يكون سلاحا فعالا في مواجهة الهيمنة والسيطرة الأمريكية على العلاقات الدبلوماسية الدولية، في ظل توجه دولي لا يعترف بقوة القانون للأسف لكنه يعترف ويمجد **قانون القوة.**

قـــــــائـــمـــــة الـــــــمـــــــراجـــــع

أولا : المراجع العربية

1- علاء رزاك فاضل النجار، سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه تطورات ملف إيران النووي 2015-2019، مقال منشور بمجلة مدارات إيرانية، العدد 10 ، المجلد 03، 2022.

2- محمد نور البصراتي، مقال منشور في مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 03، جامعة القاهرة، مصر، 2022.

ثانيا : المراجع الأجنبية

1- Bernard Hourcade, L'Iran est faible mais la République islamique se sent forte, Revue politique étrangére, N° 03, 2012.

2- Bernard Ravenel, La crise autour du programme nucléaire iranien. L'accord de Vienne : un vent nouveau mais..., revue Confluences Méditerranée, 3 N° 94, Paris, France, 2015.

3- Charlotte Philippe, Les Regimes De Sanctions Envers L'iran, Observatoire Geopolitique De La Conformite, Institut De Relations Internationales Et Strategiques, Paris, France, Avril 2021.

4- Corneliu Bjola & Marcus Holmes, Digital Diplomacy : Theory and Practice, Taylor & Francis, 2015.

5- J.-Maurice Arbour, Aspects juridiques de la crise américano-iranienne, Les Cahiers de droit, Volume 21, numéro 2, 1980.

6- Jay Solomon, The Iran Wars: Spy Games, Bank Battles, and the Secret Deal That Reshaped the Middle East Hardcover, 2016.

7- Jean-François Guilhaudis, Les deux cibles du « retrait » américain de l'accord nucléaire iranien, Revue Paix et sécurité européenne et internationale Année, France, 2020.

8- Jean-Paul Chagnollaud, L'Iran et le TNP, Confluences Méditerranée, France, N°67, 2008.

9- Jean-Paul Hébert, L'Iran nucléaire face aux États-Unis, Recherches Internationales, France, 2007.

10- Julien Zarifian, Le dossier du nucléaire iranien et la question du rapprochement États-Unis – Iran, Politique Américaine n° 26, 2015.

11- Noam Chomsky, Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance (American Empire Project), Holt Paperbacks; Reprint edition, 2004.

12- Raoul Delcorde, La diplomatie d'influence, Revue Défense Nationale, N° 823, France, 2019.

13- Sarah Bazoobandi, Les défis économiques de l'Iran, Les Cahiers de l'Orient, Nº 132, 2018.

14- Thierry Coville, Les sanctions contre l'Iran, le choix d'une punition collective contre la société iranienne ?, Revue internationale et stratégique n° 97, 2015.

15- Thomas Juneau, Sam Razavi, Iranian Foreign Policy Since 2001: Alone in the World (Routledge Studies in Middle Eastern Politics) 1st Edition, 2013.